

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1992/S-2/4
27 November 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الانسان

الدورة الاستثنائية الثانية

تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ *

البند ٣ من جدول الاعمال المؤقت

رسالة مؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
وموجهة من سفير جمهورية تركيا لدى جمهورية
هنغاريا إلى رئيس لجنة حقوق الانسان ورسالة
مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة
من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة
للولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة
في جنيف إلى وكيل الامين العام لشؤون
حقوق الانسان

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا
الاتحادية لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف إلى وكيل
الامين العام لشؤون حقوق الانسان

"تبعث البعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لدى مكتب الامم
المتحدة في جنيف بتحياتها إلى وكيل الامين العام لشؤون حقوق الانسان ،
وتتشرف بأن تحيل طيه إلى الدورة الاستثنائية الثانية للجنة حقوق الانسان
التي تعقد يوم الاثنين ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بيان حكومة جمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية المتعلق بأجزاء من تقرير السيد تاديوس مازوفسكي المقرر
الخاص للجنة حقوق الانسان ، وتقرير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المقدم إلى
اللجنة المعنية بحقوق الانسان في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٢ .

ونرجو التكرم بتعميم البيان والتقارير المرفقين باعتبارهما وثيقة رسمية للدورة الاستثنائية الثانية للجنة حقوق الإنسان .

- - -

وعملًا بهذا الطلب ، تعمم الأمانة البيان والتقارير الملحقين باعتبارهما المرفقين الأول والثاني لهذه الوثيقة .

المرفق الأول

بيان حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المتعلق بأجزاء من تقرير السيد تاديوس مازوفسكي المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

درست حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعناية وبالاهتمام الواجب التقرير الثاني للمقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، السيد تاديوس مازوفسكي ، وتود في هذه المناسبة أن توجه الاهتمام إلى جوانب معينة غير دقيقة ، بل وما تعتقده من تقديرات مرتجلة بشأن احترام حقوق الإنسان على أرض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . ومع ذلك ، وقبل استعراض الاهتمام إلى تلك العناصر من التقرير التي تُخفق ، في رأي الحكومة الاتحادية ، في تحديد مجريات الأمور الفعلية بدقة ، تود الحكومة الاتحادية أن تدلي ببعض الملاحظات العامة التي نشق بأنها ستساعد على إعطاء صورة موضوعية للحالة المتعلقة بحقوق الإنسان وما تتخذه الحكومة من جهود وتدابير تهدف إلى ضمان الأعمال الفعلية والحماية الفعالة لتلك الحقوق .

وتود الحكومة الاتحادية أولاً وقبل كل شيء أن تذكر بأنها اتخذت اعتباراً من ١٥ تموز/يوليه من هذا العام ، حين تولت السلطة ، عدداً من التدابير - تمشياً مع دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذي كُرس نحو تلك أحكامه لحماية حقوق الإنسان - بغية تعزيز تلك الحقوق وحمايتها بشكل فعلي . وإدراكاً منها إدراكاً كاملاً بأنه لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي دون مراعاة حقوق الفرد والمساواة الكاملة بين المواطنين ، دون أي تمييز كان ، فقد أنشأت وزارة خاصة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات بهدف ضمان التقيد الكامل بالالتزامات الدولية التي اضطلع بها البلد في هذا المجال وبالمعايير الدولية . وتم وضع مشروع قانون يعنى بالعفو العام عن جميع الأفعال المتمثلة بالنزاع المسلح ، وذلك بالطبع باستثناء الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف (جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية) ، وهذا القانون يجتاز الآن الإجراءات البرلمانية . وقد أدانت الحكومة ورفضت بشكل قاطع ومطلق وبتأييد عام جارف سياسة ما يسمى "بالتطهير الإثني" بغض النظر عن مكان تطبيقها وضد من تطبق ، وقد منعت بشدة على أرضها محاولات أفراد أو جماعات لا ضمير لهم لجعل بعض المواطنين ، من غير الصربيين ، ينتقلون تحت الضغط أو بالقوة (حالة قرية هرتكوفشي) . وقد مثل أمام العدالة مرتكبو تلك الأفعال أو أولئك المشتبه في ارتكابهم لها بموجب القانون الوضعي . أما أولئك الذين رحلوا بسبب الخوف ، وهذا ما لا يمكن بأي حال وصفه بأنه ظاهرة واسعة النطاق ، فقد أعطيت لهم ضمانات كاملة بأنهم سيحصلون على تعويض وسيتم تمكينهم من العودة إلى ديارهم . وكل ذلك قد تم في تعاون كامل مع سلطات الجمهوريتين الاتحاديتين . إن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ ، ليسوا من الصربيين فحسب بل أيضاً نحو ٤٠ ٠٠٠ من المسلمين وأعضاء أمم أخرى ، قد استوعبتهم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دون أي تمييز ، ويزداد عدد اللاجئين باستمرار . وقد حصل كل أولئك الناس

التعساء على معاملة متساوية ، وزاد من تعاستهم أنهم كانوا هم الذين أضرّوا أكثر من غيرهم بالجزاءات الصارمة التي فرضها المجتمع الدولي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . ودون التقليل بأي حال من المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى اللاجئين ، لا بد وأن تشير حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمرارة إلى أن المعونة المقدمة إلى اللاجئين على أرض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تتناسب مع احتياجاتهم ، وثمة انطباع بأن هؤلاء الناس يتعرضون للتمييز ، مقارنة بأولئك الذين فروا إلى أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة . ومع قرب حلول الشتاء وعبء الجزاءات ، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والعدد الهائل الذي استوعبته من اللاجئين يواجهان عقبات مستعصية سيكون من الصعب التغلب عليها دون توزيع أعدل للمعونة المقدمة من المجتمع الدولي ، من خلال المنظمات الانسانية ، إلى جميع اللاجئين على أرض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقاً .

وتود الجمهورية الاتحادية في هذه المناسبة أيضاً أن تذكر أنه منذ لحظة توليها السلطة كانت تبذل كل ما في وسعها لوضع نهاية للحرب على أرض يوغوسلافيا السابقة ، ولا سيما في البوسنة والهرسك . وقدمت أدلة وفيرة على استعدادها للتعاون مع الأطراف الدولية في العثور على حل سلمي بالتفاوض لكل المجموعة المعقدة من القضايا التي تشكل "الازمة اليوغوسلافية" ، وتود أن تكرر تقديرها العالي لجهود المجتمع الدولي ، وخاصة فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك ، لحل المنازعات وجميع القضايا البارزة وذلك فقط من خلال المفاوضات والاتفاق بين جميع الأطراف المعنية . وفي إطار تلك الجهود ، فإن تأييد كل الاجراءات ذات الطابع الانساني التي تستهدف حماية حقوق الإنسان لا يقل أهمية بأي حال . وبالنظر إلى الروابط الإثنية والثقافية والتاريخية والعاطفية وغيرها للصربيين ، وحرصهم العام على مصير إخوانهم في أجزاء ظلت خارج إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، لم يكن من السهل على الجمهورية الاتحادية أن توقف مساعدتها للناس والسلطات في تلك المناطق لكنها فعلت ذلك ؛ إن المعونة الوحيدة التي تقدمها هي المعونة الإنسانية . لقد قبلت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذلك القرار باعتباره حكيماً وحصيفاً لكنها لا يمكن أن تقبل اعتبار الصربيين في تلك المناطق مسؤولين ، إن لم يكونوا بمفردهم فلكونهم مسؤولين في المقام الأول ، عن كل الفظائع التي ارتكبت هناك ، ولا داعي للقول بأن تلك الاراضي هي خارج الولاية القضائية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . لكن هذه التصريحات ، ومن دواعي الاسف تقرير السيد مازوفسكي أيضاً ، لا يشكلان استثناء بهذا المعنى ولا يسهمان أيضاً في تعزيز حماية حقوق الانسان . وكما يجب أن تحدّد الحقائق موضوعياً ، مهما كانت مؤلمة ، يجب أيضاً توجيه اللوم عن هذه الفظائع إلى جميع مقترفيها على قدم المساواة . إن وضع اللوم بكل هذه السهولة على أي طرف من الأطراف في النزاع في البوسنة والهرسك من شأنه فحسب أن يقوّض الجهود العامة لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الاراضي .

وتؤيد الحكومة الاتحادية الاستنتاجات الواردة في التقرير الثاني للسيد مازوفسكي تحت النقاط (ألف) إلى (دال) وهي على استعداد للمساعدة في تنفيذها ، مثلما هي على استعداد لأن تقدم بنفسها ، رغم إمكاناتها المحدودة ، الإغاثة الإنسانية لجميع سكان البوسنة والهرسك بصرف النظر عن الدين أو القومية . وتحقيقاً لهذه الغاية ، وكذلك بفرض تيسير توصيل المعونة الدولية إلى شعب البوسنة والهرسك ، سبق لرئيس وزراء يوغوسلافيا السيد ميلان بانيتش أن عرض توفير المطارات ووسائل النقل والمرور الحر وجميع التسهيلات اللازمة لنقل المعونة الدولية ، وخاصة إلى سراييفو . وبهذه المناسبة تكرر الحكومة الاتحادية استعدادها لذلك .

وتود الحكومة الاتحادية أن تشير إلى تلك الأجزاء من تقرير السيد مازوفسكي التي تتناول الحالة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن تسترعي الاهتمام ، مشيرة إلى الحقائق وإلى التدابير الملموسة التي اتخذتها في كوسوفو وميتوهيا في فويفودينا ، وفي تلك الأجزاء من البلد المسماة "بالسنجق" ، إلى عدد من المفاصل في التقرير لا تعكس مجريات الأمور الحقيقية .

ثانيا - فيما يتعلق بمقاطعة كوسوفو وميتوهيا المستقلة ذاتيا

أولا من الصحيح أنه لم يكن هناك منذ فترة طويلة حوار مباشر بين السلطات والالبيين اليوغوسلاف في هذه المقاطعة . وقد اتخذت خطوات بالتنسيق مع سلطات جمهورية الصرب والحكومة الاتحادية لبدء الحوار وتم الشروع فيه ، لا في إطار مؤتمر جنيف وحده ، بل أيضا عن طريق الاتصال المباشر ، وزيارة رئيس الوزراء السيد بانيتش إلى كوسوفو وميتوهيا .

وتأمل الحكومة الاتحادية أن تتيح عملية المحادثات التي تم العكوف عليها لتهيئة ظروف لعمل المدارس الاعدادية والثانوية والجامعات بطريقة عادية ، الدأب على بناء الثقة ، ومراعاة حقوق الانسان والاقليات بصورة متسقة وتحسين الحالة لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا . والشرط الاساسي لذلك هو استعداد الالبيين الكوزميت لقبول الواقع من حيث استحالة إجراء تغييرات في الحدود والدولة - أي في المركز القانوني لإقليم كوسوفو وميتوهيا .

ومما لا نزاع فيه أن الالبيين غير ممثلين بصورة متناسبة في الخدمات العامة ، وفي الإدارة والهيئة القضائية والصحة ، ولكن من غير الصحيح الإدعاء ، كما يفعل تقرير السيد مازوفسكي ، بأنهم "قد استبعدوا كليا" من هذه الخدمات

الحكومية . وهكذا ، فإنه من بين ٢٨٤ مستخدماً في هيئات الإدارة الإقليمية والحكومية ، هناك ٩٠ ألبانياً . ومن بين المستخدمين الـ ٢٠٦ في الوكالات الإدارية لدائرة كوسوفو ، هناك ٢٧ ألبانياً . وتستخدم الإدارات الصحية لكوسوفو وميتوهيا ٩٨٠ ١١ شخصاً ، من بينهم ٤٩٨ ٨ ألبانياً . وهناك ٢١٢ ألبانياً من المستخدمين في وسائل الإعلام الجماهيري . ومن بين العاملين البالغ عددهم ٧٥٦ في دوائر العمل في المحاكم ، هناك ٣٥١ ألبانياً . كما أن من بين أصحاب الوظائف القضائية البالغ عددهم ١٦٦ هناك ١٥ ألبانياً ، في حين رفض ٢٦ قاضياً منتخباً أداء اليمين . وفي مكاتب المدعي العام هناك ٣٠ ألبانياً من المستخدمين البالغ عددهم ٦٤ .

وتبذل الحكومة الاتحادية وحكومة جمهورية الصرب جهوداً لتغيير الحالة ، ولكن يتعين لكي يحدث ذلك أن يظهر الألبانيون أنفسهم الاستعداد للانضمام الى هذه الخدمات . أي أن على المرء أن يراعي ، في جملة أمور ، لدى دراسة الأسباب الأساسية لهذه الحالة أن انسحاب الألبانيين من عدد من الوظائف ، لا سيما في إدارة الدولة ، كان أسلوباً لجأت اليه الزعامة السياسية الألبانية كوسيلة لبلوغ هدفها السياسي . ومن هنا ، فليس للمرء أن يتحدث فقط عن استبعاد الألبانيين من الخدمات العامة وإنما أيضاً عن مقاطعتهم لهذه الخدمات .

ومن رأي الحكومة الاتحادية أنه لا يوجد دليل على الادعاء بوجود خطة من أجل "محو الثقافة الألبانية" . إذ أن الألبانيين الكوزميت يطبعون اليوم ويوزعون دونماً عائق من أي نوع قرابة ٢٠ صحيفة ومجلة ولديهم برامج يومية للتلفزيون والاذاعة بلغتهم . وفي عام ١٩٩١ تم نشر ٤٠ كتاباً باللغة الألبانية وزعت أكثر من ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ نسخة . وفي خلال السنة الدراسية ١٩٩٠/١٩٩١ كان هناك في كوسوفو وميتوهيا ٢٥ ٠٠٠ طالب من أبناء القومية الألبانية أي ٢٣٠ طالباً لكل ١٠ ٠٠٠ من السكان (١٦٠ في الصرب و١٦٥ في فرنسا و١٨٠ في ألمانيا) . وتغير هذا الموقف فيما بعد ، لأسباب معروفة جيداً . ولدى الألبان مسرحان . وفي ١٩٩١ قدم الممثلون الألبان ٤٧ عرضاً على المسرح . ومن بين مجموع العاملين البالغ ١٢٤ عاملاً في هذين المسرحين هناك ٨٤ من الألبان . وتوجد في كوسوفو وميتوهيا مكتبات عامة كبيرة وصغيرة غنية بالكتب باللغة الألبانية ، وهناك عدة جمعيات ثقافية وفنية وما الى ذلك .

ويتمتع الألبانيون الكوزميت بحرية كاملة في مجال الدين . ويوجد في كوسوفو وميتوهيا أكثر من ٥٠٠ مسجد وهناك في بريستينا مدرسة دينية (باسم المدرسة) يتلقى فيها أكثر من ٢٥٠ ألبانياً تعليمهم . ولدى الألبان أكثر من ١٠ أحزاب سياسية مسجلة تمارس ، في جملة أمور ، نشاطها السياسي في العلاقات الدولية أيضاً دونما عائق من أي نوع .

ثالثا - فيما يتعلق بمقاطعة فويغودينا المستقلة ذاتيا

إن الانطباع الذي يخرج به المرء من تقرير السيد مازوفسكي هو أن المقرر الخاص يساوي بين الحالة في كوسوفو وميتوهيا والحالة في فويغودينا ، وهذا ليس صحيحا بأية حال . فأولا ، لم تُتخذ تدابير خاصة أو قانونية في هذه المقاطعة ، ولا تسري مثل هذه التدابير الآن ، مما يشهد في حد ذاته على أن الحالة في هاتين المقاطعتين لا يمكن أن تكون متماثلة .

ولا ينكر انسان في يوغوسلافيا أن العلاقات الإثنية في بعض الأماكن من فويغودينا قد أضررت بدرجة خطيرة بسبب حالة الحرب - والنزاع المسلح في كرواتيا الذي جرى إلى جوار فويغودينا مباشرة - وبسبب التدفق الكبير للاجئين من كرواتيا إلى هذه المقاطعة . وقد أظهر جزء من اللاجئين ، الذين قتل للكثير منهم أقرب أقربائهم في الحرب والذين فقدوا ، كقاعدة ، كل شيء كانوا يملكونه ، درجة معينة من التعصب ، اتسمت في بعض الأحيان بالعنف ، ضد أفراد من الأمم الأخرى (لا سيما من الكروات) ، بل وسعوا في بعض الأحيان ، عن طريق استخدام القوة ، إلى الحصول على مساكن ووسائل جديدة لمعيشتهم . وكما ورد من قبل ، فقد تصدت السلطات لهذه الحالات من العنف ، وأدينَت أعمال المتطرفين بشدة ، وألقي القبض على الأشخاص الذين انتهكوا القانون ووجهت اليهم التهم . وفي التقرير المقدم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ، من الحكومة الاتحادية إلى لجنة حقوق الانسان ، طبقا لأحكام المادة ٤٠ (الفقرة (ب)) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، هناك تغطية تفصيلية لجميع التدابير التي اتخذتها الحكومة لإنهاء هذه الحالة . ومن الناحية الأخرى ، فقد فر من البلد بصفة مؤقتة عدد من أفراد الأقليات الإثنية ، وكذلك من الصرب ، بغية تفادي التجنيد أثناء النزاع المسلح في كرواتيا . وسيتيح قانون العفو الذي يجري إعداده كما أشير بالفعل عودة هؤلاء الأشخاص الذين بقيت أسرهم ، في البلد ، برغم كل شيء . وبالإضافة إلى ذلك ، فمن الصحيح أيضا أن عددا من الأسر الكرواتية قد انتقلت إلى كرواتيا أثناء النزاع في كرواتيا أو بعد انتهائه مباشرة ، ولكن تصريح المقرر الخاص القائل "... أن قرابة ٩٠ ٠٠٠ كرواتي وهنغاري قد فروا" لا يطابق الواقع .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه ليس لدى السلطات اليوغوسلافية ذاتها بيانات دقيقة عن العدد الصحيح للاجئين في يوغوسلافيا الاتحادية . ومن المقرر أن هناك قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ إلى ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ ولم تجد أغليبيتهم العظمى سوى ملجأ مؤقت في بعض الأقاليم ، وهكذا فإن الادعاء القائل بأن "قرابة ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ" ، من الموجودين الآن في فويغودينا ، بناء على تقديرات المقرر الخاص ، سيظلون هناك بصفة دائمة ، هو ببساطة غير صحيح . ويمكن الاستنتاج من سياق النقطة ٢٢ من التقرير أن "مخاوف الهنغاريين والكروات والسلوفاك ومن إليهم" تستند إلى أساس ، لأن ممتلكاتهم "سوف تصادر" كما يقال بغية

إيواء اللاجئين في ديارهم . ولم "تُصادر" في يوغوسلافيا الاتحادية ممتلكات أي شخص ، ولا يوجد مثل هذا الاحتمال ، لأن القانون يحمي الملكية الشخصية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن حكومة يوغوسلافيا الاتحادية تدعو إلى عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم ، مما يتفق مع نوايا جميع الأطراف المتفاوضين في مؤتمر جنيف . وهناك تأكيد في هذا البيان ، على أن وجود مثل هذا العدد الكبير من اللاجئين يمثل مشكلة كبيرة لحكومة يوغوسلافيا الاتحادية ، وأن هذه المشكلة لا تؤثر على الأقليات القومية فحسب ، بل أيضا على جميع مواطني يوغوسلافيا الاتحادية ، بل ويؤثر بالمعايير المالية ، على أسر التجمعات الإثنية للأغلبية بصورة أكبر من أسر الأقليات الإثنية .

ومما يشهد على الأسلوب الارتجالي في وضع الاستنتاجات تجاهل جميع ما فعلته حكومة يوغوسلافيا الاتحادية وحكومة جمهورية الصرب وحكومة جمهورية مونتينيغرو للتخفيف من حدة التوترات الإثنية ، وتجاهل أن هناك حوارا جاريا مع ممثلي الأقليات ، وبحضور ممثلي مؤتمر جنيف المعني بيوغوسلافيا وبعثات مؤتمر التعاون والامن في أوروبا ، وذلك كله بهدف حل مشاكل حقيقية معينة ، والاستنتاج بأنه في مقاطعة فويغودينا... تتسم الحالة العامة بالتوتر وأنه يبدو (؟) أن هناك خطرا (؟) بتصعيد العنف خلال أشهر الشتاء" كما يرد في نهاية النقطة ٢٢ من التقرير .

رابعاً- فيما يتعلق بالإقليم المسمى "سنجق" في التقرير

يجدر التنويه بأن السنجق ، على عكس مقاطعتي كوسوفو وميتوهيا وفويغودينا ، هو مجرد تعبير جغرافي وتاريخي وليس تعبيراً قانونياً - رسمياً ، وهو يضم ست مجتمعات محلية في الصرب ومجموعتين محليتين في مونتينيغرو ، يسكنها خليط من السكان الصرب والمونتينيغريين والمسلمين ، وأنه لا يمكن استخدام تعبير "بؤرة محتملة للنزاع" إلا لوصف هذه المجتمعات المحلية التي تقع على حدود البوسنة والهرسك (بليغليا وبريبولي وبريبوي) . ولكن ، إذا ما روعيت التدابير التي اتخذتها السلطات الاتحادية والسلطات في الجمهوريتين ، لا سيما في بليغليا وفي تخوم بريبيوي ، فإن هذا الوصف - حتى في حالة المجتمعات المحلية المحددة - يصبح أقل إشارة بكثير . والواقع ، أن الحقيقة هي على العكس من ذلك تماماً ، إذ إن التوترات قد خفت حدتها في هذه المجتمعات المحلية بفضل الخطوات الحازمة التي اتخذتها السلطات . وكان ما فعلته السلطات هو اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي أعمال العنف الإرهابية (وضع المتفجرات ، وإلقاء القنابل اليدوية في الساحات وما إلى ذلك) ونزع سلاح الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى التنظيمات شبه العسكرية المنحلة والمحترمة قانوناً . وقد أقيمت دعاوى جنائية ضد هؤلاء الأشخاص ، وتمت ملاحقتهم ، حيث تم الكشف عن هوية معظم مرتكبي هذه الأفعال . ومن الصحيح أيضاً أن عدداً من أفراد الاحتياط في جيش يوغوسلافيا ، قد ارتكبوا ، وذلك غالباً في حالة من الهياج ، عدداً من الحوادث ضد المسلمين ولكن لا يمكن أن يُستنتج من ذلك ، كما هو الحال في تقرير السيد مازوفسكي ، أن "مواقع الجيش" والسلطات

الصربية" مصدر محتمل "للنزاع". وعلى العكس من ذلك، فقد اتخذ جيش يوغوسلافيا خطوات حازمة ضد المتسببين من أفرادها كما أن السلطات المحلية، التي يقال في التقرير بحق إنها تعمل في اتجاه توطيد التسامح، هي أيضا جزء من سلطات جمهورية الصرب. وفي المجتمعات المحلية الحدودية، فإن القرب من المعارك في البوسنة والهرسك يزيد في الواقع من انعدام الأمن وإن لم يسر ذلك على السكان المسلمين وحدهم وإنما أيضا على السكان الصرب والمونتينيغريين. ولنذكر، على سبيل المثال، أن قرابة مائة من الصرب والمونتينيغريين قد تركوا مدينة روفاي التي يغلب عليها المسلمون وذلك بالضبط للأسباب نفسها التي ترك من أجلها عدد من المسلمين هذا الإقليم بأكمله، إلى مقدونيا أو تركيا أو ألمانيا. ولكن الادعاء بارتفاع عددهم إلى ٧٠.٠٠٠ هو دليل آخر على الموقف الارتجالي إزاء معلومات لم يجر التحقق منها قط. وأخيرا، فإن الإشارات إلى تدمير المساجد في بليفليا وبريبوي وبريبولي ليست عارضة من الصحة فحسب، بل إنه لم يحدث أن دمر أو أحرق مسجد واحد في إقليم يوغوسلافيا الاتحادية. ولا يوجد ببساطة مبرر للحديث بعبارة عامة عن خطر نشوب "نزاع محتمل في سنجق" لأن الحالة مختلفة تماما على سبيل المثال، بمعنى أنها سلمية، في توتين أو سينيك أو نوفي بازار (التي يقول عنها المقرر الخاص نفسه إنه "يسودها جو من التسامح").

خامسا

وإذ تقدم الحكومة الاتحادية تعليقاتها واعتراضاتها على تقرير السيد مازوفسكي، فإنها لا تشكك بأية حال في حسن نية المقرر الخاص أو فريق الخبراء البارزين في بعثته، ولا تشك في نية البعثة على التزام الحياد في عرض الحالة. ولكن الحكومة تود فقط أن تسترعي الانتباه إلى المشاكل الناشئة من الوصول إلى استنتاجات استنادا إلى وقائع لم يتم إثباتها تماما. وانعدام الدقة والاستنتاجات الموضوعة على أساس انطباعات سطحية يثيران لدى الرأي العام في يوغوسلافيا الاتحادية الشعور بأن هذه البعثة، شأنها شأن البعثات الدولية الأخرى، غير محايدة أو أن تقاريرها بالأحرى توضع بطريقة ارتجالية ومتعجلة وأحادية النظرة ودون أية دراسة متعمقة للحالة الفعلية. وتتطلع حكومة يوغوسلافيا الاتحادية إلى بعثة المقرر الخاص السيد مازوفسكي، وكذلك إلى البعثات الأخرى من نوعها، مثل البعثات التي أوفدها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، باعتبارها في المقام الأول عوناً ليوغوسلافيا الاتحادية للقضاء في أسرع وقت ممكن، على أساس من هذه التقارير، على أية أوجه قصور يتم تعيينها فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان. وبناء عليه، فإن السلطات اليوغوسلافية، على الصعيد الاتحادي، وكذلك على صعيد الدولتين الاتحاديتين، ملتزمة بصدق بتقديم جميع التسهيلات اللازمة إلى مثل هذه البعثات، وذلك بالتحديد لكي تتمكن من إثبات الحالة الفعلية للأمور بأقصى درجة ممكنة من الصحة والدقة. وهذا كله لأنها مقتنعة اقتناعا عميقا بأن من صالح دولة يوغوسلافيا، وجميع مواطنيها، بل ومن

الصالح العام للمجتمع الدولي ، الارتفاع بحماية حقوق الإنسان إلى أرقى مستوى لكي
تواكب المعايير المقبولة في العالم عموما في أقرب وقت ممكن .

ومن الطبيعي ، أنها لا تحاول التهرب من مسؤولياتها الدولية إذا ما شئت أية
تقصيرات في الوفاء بالالتزامات الدولية المقبولة . ولكن انعدام الدقة أو انعدام
الصواب أو القفز المتعجل إلى الاستنتاجات لا يمكنها جميعا إلا أن تعرقل السعي إلى
ذلك الصالح العام - أي الحماية الحقيقية والفعالة لحقوق الإنسان ، دون أي تمييز .

- - - - -